

باردو في 3 اكتوبر 2018

رقم السؤال	101
المسألة	الموارد
التاريخ	09 اكتوبر 2018
الاسم	باردو

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : سؤال كتابي لوزير الشؤون الاجتماعية على معنى الفصل 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب بخصوص الصندوق الخاص المحدث بمقتضى الفصلين 57 و58 من قانون المالية لسنة 1975

سيدي،

لا يخفى عليكم ان دائرة المحاسبات اكدت من خلال تقريرها المتعلق بالتصرف في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ان الصندوق الخاص المحدث في اطار الفصلين 57 و58 من القانون عدد 101 لسنة 1974 المتعلق بقانون المالية لسنة 1975 غير مدرج بميزانية الدولة ويتم التصرف في موارده بطريقة مخالفة لاحكام الفصل 58 من قانون المالية لسنة 1975. وقد اوصت بضرورة ادراجه ضمن ميزانية الدولة حتى يتسنى لها مراقبة التصرف في موارده وبضرورة احترام احكام الفصل 58 المشار اليه الا ان توصياتها تم تجاهلها. فقد تم استعمال ذاك الصندوق للاضرار بالقدرات التنافسية للمؤسسات من خلال ائثال كاهلها بمعالدم غير مدرجة بميزانية الدولة، علما ان الشركات الصناعية المصدرة كليا تبقى معفاة من المعلوم المشار اليه بالفصل 57 من قانون المالية لسنة 1975. ان اساءة التصرف في موارد ذاك الصندوق بات واضحا من خلال تمويل نقابات ومنظمات وجمعيات معينة دون سواها في ظروف غير شفافة وبصفة مخالفة لاحكام الفصل 58 من قانون المالية لسنة 1975 كما خلصت الى ذلك دائرة المحاسبات من خلال الصفحات 255 و256 و257 من تقريرها عدد لسنة 2014 المتعلق بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. فالنقابات المهنية وجب ان تمول من قبل منخرطيهها وليس على حساب القدرات التنافسية للمؤسسات ونموها واستمراريتها.

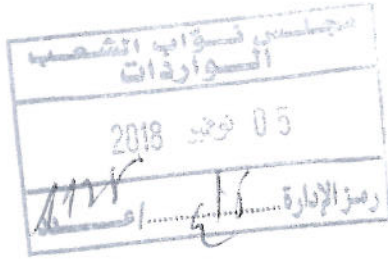
وفي اطار حق النفاذ الى المعلومة، نرجوا منكم مدنا بالمعطيات التالية بالنسبة لسنوات 2014 و2015 و2016 و2017 :

- 1/ الموارد السنوية للصندوق ووضعيته المالية الان،
- 2/ قائمة في الجمعيات والنقابات والمنظمات والاشخاص الذين انتفعوا بدعم من هذا الصندوق والمبالغ التي انتفعوا بها كل سنة،
- 3/ قائمة في الاستعمالات الاخرى لموارد الصندوق،
- 4/ ما هي الطبيعة القانونية لهذا الصندوق غير المسمى ؟

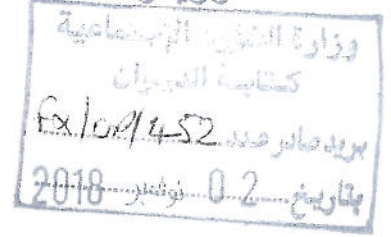
تقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير.

السيد من حميد
عبد الله
فيصل التبيني

باردو



الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون الاجتماعية
الوزير



وزير الشؤون الاجتماعية الى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب، المحترم

الموضوع : حول سؤال كتابي

المرجع : مراسلتكم عدد 1073 بتاريخ 26 أكتوبر 2018.

المصاحيب : جدول

لقد تفضلتم ضمن مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بموافاتي بسؤال كتابي تقدم به النائب المحترم السيد فيصل التبيني يطلب فيه مدّه بالمعطيات التالية والمتعلقة بالصندوق الخاص :

- (1) الموارد السنوية للصندوق ووضعيته المالية الآن
- (2) قائمة في الجمعيات والنقابات والمنظمات والأشخاص الذين انتفعوا بدعم من هذا الصندوق والمبالغ التي انتفعوا بها كل سنة
- (3) قائمة في الاستعمالات الأخرى لموارد الصندوق
- (4) ماهي الطبيعة القانونية لهذا الصندوق غير المسمى؟

و تبعا لذلك ، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

تضمن القانون عدد 101 لسنة 1974 المؤرخ في 25 ديسمبر 1974 والمتعلق بقانون المالية لسنة 1975 الزيادة في مساهمة الأعراف الواجب دفعها بعنوان أنظمة الضمان الاجتماعي بنسبة 0,5% من مجموع الأجور والمرتبات التي يتقاضاها العملة. كما نص الفصل 58 من القانون المذكور على استعمال محصول الزيادة لتطوير النشاطات والتدخلات في الميادين الاقتصادية ويقع صرفه بموجب قرار من الوزير الأول.

وبناء عليه، تم إسناد التصرف في هذه الموارد إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لحساب الدولة حيث يتم إستخلاصها وصرفها بموجب قرار صادر عن السيد الوزير الأول سابقا والسيد رئيس الحكومة حاليا باعتباراه الأمر بالصرف خاصة وأن الأموال المستخلصة لا تعدّ من موارد الصندوق ولا تندرج ضمن الأموال المخصّصة لتمويل أنظمة الضمان الاجتماعي التي يديرها.

وقد تمّ إفراد الحساب الخاص بالدولة برقم محاسبي خاص يتضمن كلّ عمليات المقاييض والمصاريف المسجلة خلال السنة المحاسبية المعنية.

و يقع تسجيل المبالغ المدفوعة في الدفاتر المحاسبية المفتوحة لدى الصندوق باسم الصندوق الخاص بالدولة كما يتم تدوين محصول الاشتراكات الراجعة للصندوق المذكور في نفس الدفتر المحاسبي المعد للغرض.

كما تخضع كلّ العمليات الخاصة بالحساب الخاص بالدولة لنفس إجراءات التدقيق والرقابة الخاصة ببقية حسابات الصندوق من طرف هيكل الرقابة الداخلية والخارجية عند إيقاف القوائم المالية السنوية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وقد بلغ الرصيد المحاسبي المدون بالقوائم المالية المؤقتة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بتاريخ 2017/12/31 حوالي 305 م د. وباعتبار الضغوطات المالية المسلطة عليه، يلجأ الصندوق الى استعمال العائدات المالية للحساب الخاص بالدولة لتمويل حاجياته من السيولة.

وتجدون صحبة هذا وضعية الحساب للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2017.

والسلام

محمد وزير المصروفات المحاسبية
رئيس المجلس
توقيع السزلي

.....
نسخة للإعلام، تحال إلى السيد الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع مجلس نواب الشعب.

وضعية الصندوق الخاص بالدولة

48 053 201		وضعية الحساب في 2009/12/31	
الدفعات		المقايض	السنة
المبلغ	الجهة المنتفعة		
5 500 000	الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة	35 217 906	2010
500 000	الدورة العاشرة للصالون الدولي للفلاحة		
2 500 000	الاتحاد التونسي للفلاحة و الصيد البحري		
450 000	جمعية الدفاع عن المستهلك		
100 000	الجامعة التونسية للنزل		
100 000	مركز تونس للمصالحة و التحكيم		
650 000	غرف التجارة و الصناعة		
1 250 000	البرنامج الوطني لأعانة العائلات المعوزة		
50 000	الاتحاد المغربي للفلاحين		
968 214	شركة المحرك		
1 200 000	مركز الأعمال		
854 000	الوكالة التونسية للاتصال الخارجي		
271 000	شركة الخطوط التونسية		
3 035 000	الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة		
2 359 000	صندوق الخدمة الوطنية		
1 500 000	الاتحاد العام التونسي للشغل		
100 000	النادي الأولمبي للنقل		
1 000 000	الحي الوطني الرياضي		
63 750	الوكالة العقارية الصناعية		
22 450 964	المجموع		
5 500 000	الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة	37 227 708	2011
262 500	جمعية الدفاع عن المستهلك		
100 000	الجامعة التونسية للنزل		
650 000	غرف التجارة و الصناعة		
1 200 000	وكالة النهوض بالصناعة		
100 000	مركز تونس للمصالحة و التحكيم		
50 000	الرابطة التونسية لحقوق الانسان		
1 250 000	البرنامج الوطني لاعانة العائلات المعوزة		
9 112 500	المجموع		

4 125 000	الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة	43 010 358	2012
1 950 000	الاتحاد التونسي للفلاحة و الصيد البحري		
325 000	غرف التجارة و الصناعة		
1 800 000	وكالة النهوض بالصناعة		
150 000	جمعية الدفاع عن المستهلك		
100 000	المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية		
1 250 000	البرنامج الوطني لاعانة العائلات المعوزة		
9 700 000	المجموع		
6 875 000	الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة	47 017 079	2013
4 981 000	الاتحاد التونسي للفلاحة و الصيد البحري		
614 000	غرف التجارة و الصناعة		
2 000 000	وكالة النهوض بالصناعة		
350 000	جمعية الدفاع عن المستهلك		
315 000	كنفدرالية المؤسسات المواطنة		
120 000	الاتحاد العام للفلاحين و التعاونيين الزراعيين العرب		
100 000	الديوان التونسي للتجارة		
15 355 000	المجموع		
6 000 000	الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة	51 493 359	2014
3 100 000	الاتحاد التونسي للفلاحة و الصيد البحري		
1 085 000	غرف التجارة و الصناعة		
2 000 000	وكالة النهوض بالصناعة		
750 000	كنفدرالية المؤسسات المواطنة		
150 000	منظمة الدفاع عن المستهلك		
3 689 170	الاتحاد العام التونسي للشغل		
1 250 000	برنامج العائلات المعوزة		
18 024 170	المجموع		

6 500 000	الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة	54 078 147	2015
3 500 000	الاتحاد التونسي للفلاحة و الصيد البحري		
1 250 000	برنامج العائلات المعوزة		
2 000 000	وكالة النهوض بالصناعة		
150 000	منظمة الدفاع عن المستهلك		
750 000	كنفدرالية المؤسسات المواطنة		
5 200 000	الاتحاد العام التونسي للشغل		
25 000	مركز تونس للمصالحة و التحكيم		
650 000	غرف التجارة و الصناعة		
5 000	TUNISIE PLACE DE MARCHE		
20 030 000	المجموع		
7 000 000	الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة	58 453 409	2016
3 500 000	الاتحاد التونسي للفلاحة و الصيد البحري		
1 250 000	برنامج العائلات المعوزة		
150 000	منظمة الدفاع عن المستهلك		
600 000	كنفدرالية المؤسسات المواطنة		
4 800 000	الاتحاد العام التونسي للشغل		
50 000	النقابة التونسية للفلاحين		
45 000	الجامعة العامة التونسية للشغل		
325 000	غرف التجارة و الصناعة		
55 000	اتحاد عمال تونس		
17 775 000	المجموع		
7 500 000	الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة	65 729 877	2017
4 200 000	الاتحاد التونسي للفلاحة و الصيد البحري		
800 000	كنفدرالية المؤسسات المواطنة		
5 300 000	الاتحاد العام التونسي للشغل		
2 000 000	وكالة النهوض بالصناعة		
150 000	منظمة الدفاع عن المستهلك		
1 250 000	برنامج العائلات المعوزة		
975 000	غرف التجارة و الصناعة		
22 175 000	المجموع		
134 622 634		392 227	المجموع العام
		844	

305 658 412

وضعية الحساب في
2017/12/31